



التراث الكنسي القبطي

في اختيار الجالس على كرسي القديس مار مرقس
الرسول كاروز الديار المصرية

بحث علمي كنسي للدكتور وليم سليمان قلادة

نشر بمجلة الطليعة أغسطس ١٩٧١

www.coptology.org

دراسات كنيسية

- ١ -

التراث الكنسي القبطي

في

اختيار الجالس على كرسى القديس مرقس الرسول
كاروز الديار المصرية

بحث على كني للدكتور وليم سليمان
نشر بمجلة الطليعة - أغسطس ١٩٧١

تقديم

في هذه الأيام التي يهتم فيها الجميع بأمر اختيار خليفة القديس مرقس الرسول كاروز الديار المصرية رأينا أن نقدم هذا البحث العلمي الكنسي لكل جمهور المؤمنين . ضارعين إلى راعي الكنيسة واسقفها الرب يسوع المسيح (وظالبيين من الجميع أن يرفعوا قلوبهم معنا بالصلاة) . لكي يلهم الجميع المشورة الصالحة والتدبير الحسن من أجل حفظ الأمانة كما هي وتسليمها للأجيال المتعاقبه كما هي أيضا . بل مزدانة بجمال طاعتنا لميراث القديسين ورسم الآباء الرسل الأطهار المكرمين - له المجد والبركة والعزة في كنيسته إلى أبد الأبدين آمين.

(ليلة عيد النيروز المبارك)

ذكرى الشهداء ، ورأس

السنة القبطية ١٦٨٧)

غيرت الدعوة المسيحية في مصر - حين نادى بها لأول مرة القديس مرقس الرسول - نظرة الانسان التقليدية الى ذاته . فعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من المؤمنين بالمسيح لم يكونوا اغنياء او ذوى حسب عريق أو مناصب كبيرة - الا ان المسيحية اكدت لديهم كرامة الانسان بصفته انسانا . حدث ان عبدا اسمه انسيمس آمن بالمسيح على يد بولس الرسول . ولكنه ابقى بعد ذلك ، وأراد ترك سيده المسيحي والبقاء مع بولس . فكتب هذا الى فليمون السيد مالك العبد رسالة حفظها لنا العهد الجديد يقول فيها :

« اطلب اليك لأجل ابني انسيموس .. الذى كان قبلا غير نافع لك .. ولكنه الآن نافع لك ولى .. أبعث به اليه .. واذا أصنع هذا فانما أبعث بقطعة من نفسى .. لانه ربما .. افترق عنك الى ساعة لكنى يكون .. فيما بعد لا كعبد - بل أفضل من عبد : اخا محبوبا .. كاتسان وكمسيحي .. » (١)

وحين اراد الرسل اقامة الشماسية ، اى الخدام المعاونة لم يتردوا رايهم ، بل دعوا (جمهور) المسيحيين وقالوا لهم : « انتمشروا ايها الاخوة سبعة رجال منكم مشهود لهم .. فحسبنا هذا القول أمام كل الجمهور . فاخاتاروا السبعة ، وأحضروهم أمام الرسل » (٢)

ولقد صاغت المسيحية نظرتها للانسان فى عقائدها وتقاليدها . وحفظت الكنيسة المصرية هذه الصياغة أصيلة وبأمانة ، وربت عليها نتائجها الحتمية . وكان من أعظم الانجازات المصرية فى هذا المجال أن شخصية الانسان ، الفرد ، لم تبتلعها الجماعة المسيحية - الكنيسة - او بتعبير أكثر دقة ، لم يصادر كيان الانسان العادى داخل تنظيم كهنوتى مغلق ، يصنع تفرقة حاسمة داخل الكنيسة بين اطلية لها السلطان الكامل واغلبية عليها الخضوع . واصبح من الممكن أن يصدق هنا ما قيل بشأن الكنيسة فى التقليد الأرثوذكسى من أنها الجماعة التى لا يظهر فيها التوفيق بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة مسألة لا حل لها . ففى داخل هذه الجماعة التى لا تستهدف الا غاية روحية غير

(١) الرسالة الى فليمون ، العهد الجديد .

(٢) اعمال الرسل ، الفصل السادس .

زمنية تتفق تطلعات كل فرد مع الهدف النهائي للجماعة كلها ، وهذا الهدف الاخير لا يمكن تحقيقه على حساب اى فرد . (٣)

لقد « حافظت الكنيسة القبطية على احترام الشخصية الانسانية - تراث المسيحية الاصيل . فلم تتحول الحياة الكنسية افيها الى حلقة كهنوتية مغلقة يكون فيها رجال الاكليروس اصحاب الكلمة الاولى والاخيرة ، ويهدر رأى جمهور الشعب لان السلطان الكنسى محصور فى رجال الكهنوت . على العكس من ذلك تماما - يثبت التراث القبطى كله فى القانون الكنسى ، وفى التطبيق المتواتر ، بل وفى طقوس الكنيسة نفسها - ان للجمهور سلطانا اصيلا لا يمكن تجاوزه او اهماله » . (٤)

الانفصال بين الحاكم والمحكومين

وساعدت ظروف الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر على تأكيد هذا التراث . ففي مصر نجد - على مدى تعاقب نظم الحكم فيها الصورة النقية لانفصال الحكام عن المحكومين . والانفصال هنا ليس اساسه طبقياً وحسب ولكنه اشد من ذلك . فالحكام منذ ما قبل الميلاد بسنوات كانوا من غير المصريين - غازين مستعمرين . حدث هذا ايام اليونان والرومان والمماليك والعثمانيين .

« لقد عاش المماليك اثناء حكمهم لمصر كطائفة منعزلة تماما عما حولهم ولم يختلطوا باى عنصر من عناصر السكان المصريين سواء فى ذلك الاقباط او المسلمين . ولم يتزوجوا من اهل البلاد ، بل اختاروا زوجاتهم وجواربهم من بنات جنسهم اللائى جلبهن التجار . وقصروا اعمال الجنديّة على اشخاصهم ، واشترطوا ان ينخرط فى سلك المماليك الحربية الا من يستوردونه من جديد . فابناء المماليك الذين انجبهم هؤلاء فى مصر - مهما عظم شأنهم - كانوا يقصرونهم على الاعمال الكتابية والادارية ولا يسمحون لهم بالدخول فى الجيش . وكانت المنازعات فيما بين المماليك وبعضهم البعض لا يفصل فيها القضاة طبقا للشريعة الاسلامية ، ولكن قضاة العسكر - الحجاب - هم الذين كانوا يقومون بهذا العمل ، طبقا للتقاليد المغولية التى اتوا بها

(٣) Vladimir Lossky, The Mystical Theology of the Eastern Church, London 1957, p. 175, 176.

(٤) وليم سليمان قلادة ، تيار الفكر السيسى فى الواقع المصرى ، الطليعة ديسمبر ١٩٦٦ ، ص ٨٩ - الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ، ص ٢٢ .

معهم من ديارهم الأصلية . ومهما كانت امتيازات - رجال الدين فلم يرضى المماليك أن تشاركهم فئة من السكان في ركوب الخيل - واشتروا على السلاطين حرمان المتعممين من ركوبها . وكان التعبير الاقتصادي الحاسم عن الانفصال بين الحاكم والمحكومين متمثلا في نظام الاقطاع . فالأرض - وهى وسيلة الانتاج الرئيسية - كانت من نصيب رجال الجيش . يقول القلقشندى : « تجرى الاقطاعات فى الدولة الماوكية على الأمرء والجند ، وعمامة اقطاعاتهم بلاد وأراض يستغلها مقطوعها ، ويتصرف فيها كيف يشاء » وكانت الادارة الاقطاعية يشرف عليها ديوان الجيش ، وسمى الاصطلاح ديوان الجيش باسم ديوان الاقطاع كذلك . (٥)

ماذا كان موقف المصريين ازاء عزلهم عن الحياة السياسية لبلادهم ؟

لقد انصرفوا الى حياة شعبية واسعة ، متنوعة ، خصبة ، فى اطارها مارسوا العمل السياسى ، بمعنى نسبي ، كانت لهم مؤسساتهم الشعبية التى يتولون ادارتها . ويمارسون فى داخلها عملا ديمقراطيا جديا ، وهكذا تكونت داخل الطوائف الحرفية ، والطرق الصوفية ، وفى الأزهر ، وفى الكنيسة القبطية نظم وتقاليد تقوم جميعا على احترام الرأى ، وحماية ارادة الأشخاص أعضاء الجماعة . وكانت محافظة الجماهير الشعبية على هذه النظم والتقاليد ، ودفاعهم عنها دفاعا كان يؤدى فى كثير من الأحيان الى أنواع من الصراع والتمسك بالرأى سنوات طويلة دون مهانة . كان هذا كله تعبيرا عن حيوية الشعب ، وتعويضاً عما يعانيه من حرمان بسبب إبعاده عن المشاركة فى الحياة السياسية لبلاده . وهكذا تكون فى مصر تراث المديمقراطية يتعين على الدارسين أن يهتموا به وأن يحددوا معاليه .

والحديث هنا عن هذا التراث كما حفظته كنيسة بلادنا المصرية .

ولهذا الحديث أهمية خاصة نظرا لأن عملية اختيار بابا الكنيسة القبطية السابع عشر بعد المائة تتم اجراءاتها الآن .

(٥) على ابراهيم حسن ، دراسات فى تاريخ المماليك البحرية وفى عصر النصارى بوجه خاص ، ص ٢١ وما بعدها صبحى وحيد ، فى أصول المسألة المصرية .
 ابراهيم طرخان ، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة : ص ٢١٧
 بولياك ، الاقطاع فى مصر وسوريا وفلسطين .
 وليم سليمان ، القاهرة فى مصر الملوكية ، الطابعة ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ٥١

والمبدأ العام المستقر منذ بدء النظام الكنسى هو ان اقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع اعضاء الكنيسة - جمهور المسيحيين - فهؤلاء اعضاء فى كيان عضوى - جسد - واحد لا يمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجماعة نفسها . (٦)

كيف حدث تطبيق مبدأ الانتخاب الشعبى فى العمل ؟

أولاً : الوظيفة الكهنوتية بكل درجاتها ومراتبها مرتبطة ارتباطاً عضوياً بجماعة معينة من البشر تخدم حاجاتهم الروحية . فكما ان رأس الجسم الإنسانى أو عينه أو يده لا يمكن تصور أى منها منفصلة عن الجسم ككيان عضوى - هكذا الكنيسة - ولذلك فانه لا يمكن تصور الدرجة أو الوظيفة منفصلة عن مجموعة البشر الذين تخدمهم إقليس للدرجة الكهنوتية وجود مستقل فى ذاته . ان الاسقف أو القس بدون ايارشية هو استحالة قانونية . (٧)

ثانياً : جرى العمل منذ اقدم العصور المسيحية على تقسيم الكنيسة الى أجزاء جغرافية يسمى كل منها « ايارشية » . وهو كتقسيم البلاد الى محافظات ، فكل ايارشية تتكون من مجموعة من البشر ينتخبون رجال الكهنوت على مختلف درجاتهم . ففي عاصمة الايارشية يكون المطران ، وفي كل مدينة هناك الاسقف أى الراعى .

أما المطارنة والاساقفة جميعاً فرئيسهم هو البطريرك أى رئيس الآباء .

ثالثاً : تؤكد القوانين الكنسية ان ادارة شؤون الكنيسة لا تتم برأى منفرد ، بل ان السلطة العليا فى الكنيسة جماعية . ويقوم بها المجمع

(٦) ان التصير الذى يستخدمه العهد الجديد عن الكنيسة هو « الجسد » تأكيداً لعدم امكان افراد أى عضو أو مجموعة فيه بحياة خاصة مستقلة عن حياة الجسد فى مجموعه . وان أى نشاط يصدر عن هذا الكيان العضوى إنما تشترك فيها أعضاؤه جميعاً . الرسالة الى الفسس ١: ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٤ : ١٢ و ٥ : ٢٠ والرسالة الى كولوسى ١ : ١٨ و ٢٤ و ٢ : ١٩

(٧) اثر فى وقت ما . وما يزال يشار موضوع مايسس بالاسقف العام أى الذى ليست له مجموعة من البشر انتخبته وصار راعياً وخداماً لها . وقد تكفل دير السريان بمناقشة هذا الموضوع وتثنيده تماماً فى الحلقة الخامسة من سلسلة تاريخ البابوات بطاركة الكرسي الاسكندرى جمع كامل صالح نخلة ، مطبعة دير السريان ، ١٩٥٤ ، ص ١٩٧ وما بعدها .

الكليريكي وطبقا لتقاليد الكنيسة وانطلاقا من مفهومها الأميل باعتبارها كيانا عضويا يضم أعضاء كثيرة . فان هذا المجمع ينبغي أن تمثل فيه كل فئات الكنيسة ، فيحضره جميع المطارنة والأساقفة والمتمتازون من الكهننة والقيادات الجماهيرية غير الكهنوتية الذين يوتق في عملهم ودينهم على حد تعبير القوانين الكنسية . ويشهد التاريخ أن الصفي بن العسال - ولم يكن راهبا أو كاهنا - حضر المجمع الذي عقده في القرن الثالث عشر الإنبا كيرلس بن لقلق البابا الخامس والسبعون ، « هندا المجمع العظيم الذي دل على حيوية الأساقفة وبنطة الشعب - في ذلك الزمان - حيث أجبروا البطريرك على الخضوع لرايهم والزموه بأن يضيع حدا لتعدياته الصارخة على القوانين ، اذ هبوا في وجهه وارغموه على عقد مجمع أكليريكي حضره رجال الدين والعلمانيون . فاذعن لشورتيم وعقد المجمع في ١٣ سبتمبر ١٢٢٨ م . وكان من بين القوانين التي أصدرها هذا المجمع العظيم الا يقام أسقف الامن رضى به شعبه » . (٨)

هذه المبادئ الأساسية في القوانين والتقاليد الكنسية توضح أن الدرجات الكهنوتية ، والتدرج الرئاسي فيها مرتبط أوثق الارتباط بخدمة الجمهور ، فالمطران قبل أن يكون رئيسا لأساقفة ايبارشيتية ، هو راع لجمهور المدينة التي فيها يقيم . وينطبق المبدأ نفسه على البطريرك . ولهذا يقول الفقيه الكنسي ابن العسال : « أن أكثر ما ورد للأسقف يلزم البطريرك ، لأنه يسمى في القوانين الأسقف الكبير والأول ورئيس الأساقفة » ، كما أن هذا الفقيه ختم الباب الذي خصصه لأحكام البطريرك بأن « تنمة الكلام في البطريرك من شروط اقامته ونحو ذلك ورد في القوانين باسم الأسقف لأنه أسقف مدينة كرسية . ولذلك لا يعمل بطريرك الاسكندرية أسقفا للاسكندرية » . (٩)

في اطار هذا التنظيم العملي تكون عملية الانتخاب اجراء شمسيا جديا . فأهالي المدينة الذين يعيشون معا ، ويجتمعون باستمرار سويا في الكنيسة وفي الحياة اليومية يستطيعون التفاهم عن قرب ويمكنهم الحكم على الأشخاص واختيار الأصلح .

وطبقا لما جاء في قوانين الرسل لا يرسم أسقف - والتهمير هنا عام يشمل الأسقف والمطران والبطريرك - الا اذا تم اختياره بوساطة

(٨) وهيب عطا الله « الإنبا غريغوريوس أسقف الدراسات العليا حاليا » ، مثال:

وظيفة الأسقف ، مجلة مدارس الأحد ، السنة الثانية ، العدد التاسع .

(٩) المجموع الصفوى طبعة جرجس فيلوناوس ، الباب الرابع رقم ١ ص ١٩ ورقم ٢٢

الشعب كله (١٠) وتقول تعاليم الرسل : « فايقم الاسقف باختيار الشعب كله » و « يقام فى يوم الاحد ، وكل الناس متفقون على اقامته ، وكل الشعب والكهنة يشهدون له » . (١١)

وقد اوردت بعض كتب الكنيسة القبطية تفصيلات عملية للتأكد من رضا الشعب بالشخص الذى يقام . يقول الفقيه الكنسى يوحنا بن زكريا المعروف بابن السباع بانه فى صباح الاحد يقف المرشح الجديد فى احدى زوايا الكنيسة وشمعة متقدمة امامه . (وير فى الكنيسة كلها من ابتداء الراوية التى كان واففا بها) « حتى ينظره كل شعب الكنيسة ليعرفه . وان كان احدهم يعرف بأن عليه شيئاً رديئاً او عليه قضية تمنعه عن تتميم الرسامة فمعه اذن بأن يعرضها فى الحال . . ومتى ظهر عدم وجود شيء عليه (يقام) ، فان تعرض له احد وذكر انه لا يصلح . . فايؤخر أمره ثلاثة اشهر ويكشف عنه بمحضر من خصمه أو فى غيبته ، فان ثبت عليه سبب يمنع تقدمته منع والا فيلقدم » . (١٢)

بل لقد وصل الأمر فى تأكيد الطابع الشعبى على عملية الاختيار الى حد أن الفقيه الكنسى ابو البركات بن كبر قسيس كنيسة المعلقة فى القرن الثالث عشر يقول : انه ليس للاساقفة الا التركيز ، واما التعيين فانه لأهل الافليم . ويقول : ان الاسقف يقام بعد اختيار الناس « دون الاساقفة والمطارنة الذين ليس لهم رأى ولا حديث فى ذلك ، بل لهم تقدمته ووضع اليد عليه » . (١٣)

ومهما يكن فى هذا القول من مبالغة ، فانه يدل على أن الأصل هو الرأى الشعبى الذى يتعين احترامه قبل أى شيء آخر .

الممارسة الجهادية الفعلية

ولم يقتصر احترام المبدأ الديمقراطى فى الكنيسة القبطية على أن يسجل فى نصوص القوانين والتعاليم الكنسية ، بل كان ممارسة فعلية

Les 127 Canons des Apôtres, Patr., Or., VIII, F, 4, p. 59/ (١٠)
Hippolite de Rome, La tradition Apostolique, Sources
Chrétiennes, p. 26.

(١١) الدسقولية ، طبعة حافظ داود ، ١٩٤٠ ، الباب ٢٦ ، ١٩١ ، ١٩٤ .

(١٢) الجوهرة النفيسة فى علوم الكنيسة ، الباب الثمانون ، طبع مطبعة

عين شمس سنة ١٦٨ .

وهيب عطا الله « الانبا غريغوريوس أسقف الدراسات العليا » ، وظيفة الاسقف ، مجلة مدارس الاحد ، السنة الثانية ، العدد التاسع ، ص ١٧

(١٣) مصباح الظلمة وايضاح الخدمة مخطوط ٣٧٥ لاهوت بالتحف القبطى ص ٢٤٧ ،

نشرته مكتبة الكاروز ، ١٩٧١ ، ص ٢٧٧ وما بعدها .

قامت بها الجماهير الشعبية على مدى القرون الماضية . وكتيرا ما نفرا في سير البطارقة السابقين أن اقامة كل منهم كانت بعد اجتماع الشعب الارثوذكسى والتشاور فيما بينهم وانفاق رأيهم . على أن المبدأ كثيرا ما كان يمتحن امتحانا عسيرا سواء بمحاولة فرض شخص بذاته بوساطة سلطات خارجية مثل الامبراطور البيزنطى الذى تؤيده مجامع أساقفة الكنائس الأخرى ، أو بسبب عدم انفاق رأى الجماهير على شخص معين .

وفى بعض الأحيان كان الصراع الشعبى يأخذ مداه ولو أدى الى حمامات دم لفرض الدخيل كما حدث فى أيام البابا اتناسيوس البطريرك العشرين (٣٢٩ - ٣٧٣ م) أو الى بقاء الكرسي خاليا سنوات طويلة لعدم اتفاق رأى الجماهير على الشخص المناسب ، أو الى رفض الاعتراف بشرعية رسامة شخص معين لأنه أقيم على خلاف ارادة الشعب وحكم القانون .

ان متابعة هذا التاريخ الديمقراطى للشعب المصرى المسيحى لتقدم صورة نابضة لأصالة مبدأ احترام رأى الشعب على أرضنا . هذه الصورة الحية تقدم تنوعات خصبة لمبدأ واحد مستقر ومستمر ، يطبق فى كل عصر بالصورة التى تناسب ظروفه . وحين يدرس تاريخ الديمقراطية فى مصر دراسة شاملة متعمقة فان انتخابات بطريرك الاسكندرية ستكون فصلا هاما فى هذا التاريخ .

النتائج القانونية لاحترام الارادة الشعبية

ولقد صاغ القانون الكنسى لمبدأ احترام ارادة الشعب بناء متكاملا ، واستخلص منه نتائج المنطقية التى حددت معالم المبدأ وجعلت له كيانا واضحا متكاملا .

فأولا : يرتبط الأسقف بالجمهور الذى اختاره ارتباطا لا فكك فيه ، وهو لا يستطيع أن يمارس سلطاته خارج ايبارشيتته ، وجرى التقليد على أنه لا يجوز للأسقف أن يحمل عصا الرعاية رمز الوظيفة - خارج حدود ايبارشيتته - وذلك كله احتراما لارادة الجماعة التى أنتخبت الأسقف ، وللأخرى التى لم تشترك فى انتخابه .

ثانيا : ترتب على ذلك مبدأ مستقر منذ بدء المسيحية - هو عدم جواز نقل أسقف من رعاية ايبارشية ليكون أسقفا لايبارشية

أخرى (١١٢) ، ونظرا لأن البطريرك أساسا إسقف كما سبق القول ، إذ هو إسقف مدينة كرسية (١٤) على حسب تعبير ابن العسال ، نظرا لذلك فقد حرم القانون الكنسي أن يصبح أى من الأساقفة بطريركا ، لأن هذا التحول ليس فى حقيقة الأمر الا انتقالا من الإبارشية التى اختاره جمهورها الى ابراشية كرسى البطريرك . ويطول الحديث لى حاولنا سرد قوانين الرسل ، والمجامع المسكونية والمصرية واقوال بطاركة الكنيسة المصرية وعلماؤها والسوابق التاريخية ، والاتفاق المبرم بين الكنيستين المصرية والأثيوبية والدراسات القديمة والحديثة التى تؤكد هذا المبدأ (١٥) يكفى أن نقول أن مبدأ تحريم اختيار البابا من الأساقفة طبق

(١١٢) وتفيض قرارات المجامع المسكونية والمطلية بنصوص التحريم ، وتستخدم فى ذلك عبارات حاسمة تربط المبدأ القانونى بأساسه الاخلاقى أيضا . فنحن نجد فى الافوال التى انتهت أعمال مجمع سرديقية الذى عقد عام ٢٤٧ م ما يلى :

« انه من الواجب اقتلاع العادة الرديئة واستئصالها من الاساس .. وذلك .. بقدرا مايجب من اقتلاع أفساد الامور والاخلال بها - الامور التى تسبب أضرارا بليغة جيدا .. (وذلك) حتى لايجعل لاحد الاساقفة أن ينتقل من مدينة صغيرة الى مدينة أخرى غيرها .. لان الحاجة لهذه العلة واضحة صريحة .. لانه من الممتنع أن يوجد قط أسقف سعى فى انتقاله من مدينةمعتمة الى مدينة غيرها أصغر منها .. فلذلك قد قام الإثبات بان الذين فى هذه الحالة حالتهم هم مستعملون بحالة الطمع التوجيه توفدا ، ومتعبدون للكبرياء بالاكتر كما يظهر ما انهم مالكون أعظم سلطة .. واما اذا وجد أحد على مثل هذه الحالة ، متصنعا بالجنون والفتنة ، ويقصد أن يتظاهر بالاستعفاء عن مثل هذه الامور نوعا ما - مستندا الى أنه قد وصلت اليه كتب من الجمهور .. فمن البين الواضح لامحالة، بان قوما .. قد أفسدهم .. يمكنهم أن يلقوا خصومات فى الكنيسة كأنهم قد ارتقصوه بان يكون اسقفا عليهم .. »

انظر كتاب قوانين الرسل والمجامع المسكونية والمكائبة ، مطبعة المحروسة ، ١٨٩٤ ، ص ١٢٢ . وأيضا
Hefele, Histoire des Conciles d'après les Documents Originaux, t I, Paris, 1907, p. 598 n.

(١٤) القاهرة والاسكندرية

(١٥) نكتفى بان نورد بعض الدراسات الحديثة الهامة .. فالحقيقة انه منذ أن بدأت المخالفة فى عام ٩٢٨ ، نهض الفكر القبطى بواجهها . انظر الكتاب العنيف الذى ألفه جرجيس فيلوناوس عوض فى شأن اقامة الابن . رانس عام ١٩٢٨ بضسوان عشرة الكنييسة القبطية فى القرن العشرين الجزء الاول ، طبع سنة ١٩٢٠ . وللمرحوم الاستاذ يسى عبد المسيح ، أمين مكتبة المتحف القبط سابقا والعالم المشهور فى الدراسات الكنسية، مقال فى مجلة مدارس الاحد السنة الثامنة يوتيو ويوليو ١٩٥٤ بعنوان عدم قانونية اختيار البطريرك من بين الاساقفة قدم له نظير جيد « الانبا شنودة اسقف المعاهد الدينية حاليا » ولهذا الاخير مقالات ودراسات عديدة فى تأكيد المبدأ من بينها ما نشره فى مجلة مدارس الاحد السنة السابعة سبتمبر ١٩٥٢ ، والسنة الثامنة ابريل ١٩٥٤ . كما كتب الانبا

فى مصر بانتظام واضطراد على مدى تاريخ الكنيسة . ولم يكسر الا فى الربع الثانى من القرن العشرين . ولم يستمر الانحراف الا اقل من خمسين عاما اقيم خلالها ثلاثة بطاركة ، وعاد احترام المبدأ من جديد مع رسامة البابا الراحل الانبا كيرلس السادس .

وترتيا على مبدأ عدم جواز انتقال الأسقف من ايارشيتته ، وبالتالي عدم جواز اختيار البطريرك من بين الأساقفة لم يوضع أى قيد على حرية الشعب فى اختيار البطريرك من اية فئة . وجرى العمل فى القرون الأولى على اختيار البابا من مديرى مدرسة الاسكندرية اللاهوتية وعلمائها . ولما اغلقت هذه المدرسة العظيمة جرى التقليد على اختيار البابا من الرهبان الذين لم يرسموا اساقفة قبل ذلك قط (١١) ويعرف تاريخ الكنيسة المصرية بطاركة اختيروا من العلمانيين ، أى من أفراد الشعب العاديين ، التجار والموظفين .

ثالثا : لم يحدث فى تاريخ الكنيسة المصرية أن وجدت درجة الأسقفية ممنوحة لشخص بدون ايارشية ، أى بدون مجموعة من البشر ينتخبون الأسقف الذى يقوم بخدمتهم ورعايتهم . أن اعتبار شخص أسقفا بدون سند شعبى هو ايقال فى الطابع الكهنوتى لا تعرفه كنيسة مصر ، لأنه يكون بمثابة تصور وجود رأس بدون جسم تحيا به ومعه . أن الدرجة الكهنوتية فى هذه الحالة تعتبر ، كما قلنا ، استحالة قانونية ونسقط فى فراغ . (١١٦)

اغريغوريوس أسقف الدراسات العليا « وهيب عطا الله سابقا » يؤكد نفس الرأى انظر البطريرك الحزين ، مجلة مدارس الاحد السنة الاولى ، العدد الثامن ، نوفمبر ١٩٤٧ ، ص ٣١ و ٢٢ . وقد وضع الأستاذ البرت برسوم سكرتير المجلس الملى بالاسكندرية أخيرا دراسة بالغة الأهمية اوضح فيها الاسانيد القانونية والتاريخية لهذا المبدأ .

(١٦) الذين لاتتجاوز درجاتهم القمص . انظر مقالات الانبا شنودة المشاعر اليها .

(١١٦) وثمة تناقض غريب ظهر بعد ذلك ، حين قدم الاساقفة الذين يوصفون بانهم بلا ايارشيات اثنى عشر ناخبا للبطريرك تماما مثل باقى الاساقفة الذين لهم ايارشيات . وفى ذلك كتب الدكتور منير شكرى تعليقا على هذا المقال ، نشرته الطليعة فى عدد سبتمبر ١٩٧١ ص ١٧١ يقول :

كم كان سرورى بان أجد فى هذا المقال متنفسا لما يضيق به صدرى .. فلأول مرة فى تاريخ كنيسة الاسكندرية يطمع فى منصب البطريركية ستة أساقفة « ! » متجاهلين كل ما تأمر به التقاليد والقوانين الكنسية والجامع السكونية ..
ان البطريرك هو أسقف المدينة العظمى الاسكندرية ، وجلوسه على هذه الاسقفية خليفة للقدس مرقس الانجيلى يجعله بالضرورة رئيسا لكنيسة الاسكندرية . وان التقليد

ونصل الى العصر الحديث

حدثت المخالفة الأولى لنظام الكنيسة القبطية وتقاليدھا المستقرة عام ١٩٢٨ . فما هي الظروف التي حدثت فيها هذه المخالفة ؟

مع بدء ظهور الدولة الحديثة في مصر لم يعد ممكنا ان يستمر هذا الانفصال الدقيق بين الحاكم والمحكوم ، وبدأت الجماهير تقترب من السياسة . ولم يعد مسألة اقامة شيخ للأزهر أو بطريرك للأقباط أو شيخ لمشايخ الطرق الصوفية مسألة دينية خالصة ، بل تدخلت الاعتبارات السياسية في هذه المجالات . وحاولت كل قوة سياسية في مصر ان تكسب لنفسها شيئا من وراء هذه النشاطات الدينية المتنوعة ، ومع بزوغ القومية المصرية في مواجهة الاتراك والجراركة ، ومع انطلاق الثورة الوطنية ضد الاستعمار الانجليزي واشترك الشعب كله فيها تزايدت المشاركة الشعبية في العمل السياسي على مختلف مستوياته . وفي نفس الوقت حاولت القوى الاستعمارية في مصر استخدام كل سلاح من أجل ضرب الحركة الوطنية . وكان لدى الانجليز التجربة الهندية التي نجحوا من خلالها في توجيه ضربات مؤثرة للحركة الوطنية هناك من خلال احداث عوامل الفرقة بين فئات الشعب ، وكان الأسلوب الديني سلاحا فعلا ، ويفصل مؤخرا الارساليات الاسلوب الذي استخدمته البعثات الدينية الانجليزية للنفوذ الى داخل الكنيسة الهندية القديمة ، وكيف تأثرت هذه الكنيسة وضعفت بسبب الانقسام الذي حدث بين ابناءها نتيجة هذا التدخل الخارجي .

ولم يدخر الانجليز اى جهد من أجل تكرار التجربة في مصر ، وقد فصلنا في مقال سابق (١٧) كيف ان الكنيسة المصرية شعبا واكثروسا لم تعط لهذه الأساليب فرصة للنفوذ الى داخلها ، ولكن الانجليز واصلوا الجهد .

الذي اتبعته الكنيسة بعد زوال مدرسة الاسكندرية بان تختاره من الرهبان وعند الضرورة من العلمانيين يحتوي على حكمة عميقة ومعان سامية كثيرة .

ان الاقتراحات والاراء التي عرضها المقال يجب ان تنتشر على اوسع مدى .. ومن الغريب ان « الاساقفة العموميين » الذين قيل ان لا ايباشيات لهم يطالبون بان تقدم عنهم قوائم في كل منها ١٢ اسما ، شأنهم في ذلك شان باقي الايباشيات . وقد ووفق على اقتراحهم وقدم كل منهم قائمته .. فكانهم وهم المرشحون يعينون ناخبين - فيعين كن منهم ١٢ اسما مضمونا . فهل هذه انتخابات ؟ اليست نوعا من « استفقال » لشعب واللوائح والقوانين وبمبدأ تكافؤ الفرص ؟؟

(١٧) انظر تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري ، المقال السابق الاشارة اليه .

وكانت وفاة البابا كيرلس الخامس عام ١٩٢٧ فرصة جديدة أتاحت لهم ، ووسط ظروف طائفية بالغة الحرج ومرسومة بعناية وشاركت فيها الصحف ، بدأت المحاولات لاقامة خليفة له . ولم يكن النقاش فى ذلك الموضوع دينيا خالصا . بل ظهر على المسرح قوى اجتماعية وسياسية عديدة . وحتى هذا الوقت لم تكن نمة صياغة قانونية حديثة لشروط المرشح للبطريركية ولجمعية الناخبين والاجراء الانتخاب . يقول الأستاذ حبيب المصرى فى محاضرة له (١٨) روى فيها بعض ما حدث عام ١٩٢٨ انه بعد اعداد المشروعات التى تضمنت هذه الصياغة « كان المشروع (١٩) على وشك الصدور لولا أن طرأت ظروف خاصة كان من شأنها أن وضع نظام مؤقت ، وهو النظام الذى أنتخب بموجبه الأنبا يونس ، وطوى المشروع الاصل ، مؤقتا والى أن يريد الله » .

كان على المسرح وقتئذ :

الأقباط : المجمع المقدس والمجلس الملى ، والجماهير التى تريد نهضة الكنيسة واستقلالها الكامل عن كل قوة دينية او سياسية خارجية ويتمسكون الى اقصى حد بالوحدة الوطنية .

الملك فؤاد - ورغبته فى أن يسيطر على كل القوى المؤثرة فى المجتمع .

اللورد لويد والأسقف الانجليزى جوين ورئيس الأرسائية الانجليزية جاردنو : وهؤلاء يريدون بأية وسيلة النفوذ على مصر ، وفى المجال الذى نتحدث عنه هنا يريدون أن يحدثوا شرخا حاسما داخل الكنيسة القبطية ، كما حققوا ذلك فى كنيسة الهند القديمة .

ويروى المعاصرين لهذه الفترة أنه بعد أن أقيم الأنبا يونس بطريركا على خلاف القانون الكنسى والتقاليد المستقرة بدأ الانجليز - رجال سياسة ودين - يحاولون استقلال حالة السخط بين الأقباط لجذب فريق هام منهم الى التمرد على الكنيسة واحداث انقسام فيها يضعفها وبالتالي يضعف احد المقومات الهامة للوحدة الوطنية التى تواجههم فى مصر .

(١٨) انظر « نص الخطاب الذى القاه حضرة الأستاذ حبيب المصرى حين كان ذكيبلا للمجلس الملى العام فى ٩ أغسطس ١٩٤٣ بخصوص انتخاب البطريرك .

(١٩) طبقا لما جاء فى الخطاب السابق وضع كل من المجلس الملى العام والمجمع المقدس مشروعا بتنظيم انتخابات البطريرك ، عرض المشروعات على قسم قضايا الحكومة الذى أستنبط منها مشروعا جديدا كان على وشك الصدور . ولم يتضمن مشروع القسم شروطا دينية ، بل ترك تحديدها للسلطة الدينية .

ولكن أبناء مصر لم يحققوا للانجليز أمانهم ، ورغم كل الاعتراضات التي كان الأقباط يوجهونها للنظام الذي انتخب على أساسه الأنبا يونس (٢٠) ولشخصه نفسه ، فانهم حصروا معارضتهم داخل الكنيسة والوطن ، ولم يسمحوا قط لقوة خارجية بأن تستغل الموقف وتحقق منه أية فائدة .

ولكن النقد الرئيسي الذى يمكن أن يوجه للقوة الوطنية وفتند ، هو أنها لم تستطع أن توفق الى صيغة قانونية تربط بين التقاليد الشعبية الديمقراطية فى الكنيسة وهى التقاليد التى تكون نظاما متكاملًا على النحو السالف الذكر ، وبين التطلعات الدينية والسياسية لمجتمع يكافح من أجل استكمال استقلاله والدفاع عن وحدته العميقة الجذور . وفى نفس الوقت لم تتمكن هذه القوى الوطنية من أن تبرز شخصا تتوافر فيه الشروط القانونية للترشيح للبطريركية ، ويكون فى نفس الوقت ممثلا للنضال المصرى من أجل الاستقلال والتقدم فى جميع المجالات الدينية والوطنية ، ويكون وجهًا مشرفًا لمصر كنيسة وشعبًا ووحدة ونضالًا .

لائحة ١٩٤٢

بعد انتقال الأنبا يونس وضعت لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الارثوذكس وصدرت بالأمر الملكى رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٢ فى ٧ ديسمبر ١٩٤٢ ، وانتخب على أساسها بطريركان : الأنبا مكاريوس البابا ١١٤ ، والأنبا يساب البابا ١١٥ ، وبعد انتقال هذا البابا الأخير فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ بدأت الاجراءات طبقا للائحة لانتخاب البابا ١١٦ .

هذه اللائحة على الرغم من كل الانتقادات التى وجهت اليها تحترم فى نصوصها المبدأين الأساسيين فى هذا المجال .

أولا : بالنسبة للمرشح للبطريركية تشترط فيه أن يكون من طغمة الرهبنة وهذا الشرط كما سبق ورأينا هو النتيجة القانونية التى تترتب على احترام سيادة الرأى الشعبى فى اختيار الأسقف وعدم جواز اهدار هذا الرأى بالسماح للأسقف المنتخب من جمهور ايبارشية معينة يترك الشعب الذى اختاره الى ايبارشية أخرى .

(٢٠) صدر بهذا النظام أمر ملكى من الملك فؤاد حدد اسماء الناخبين ، كما اجيز لأول مرة ترشيح المطارنة . فكان النظام مخالفة مزدوجة سواء فى نطاق شروط المرشح او الناخب .

ثانياً : بالنسبة للناخبين كانت اللائحة تعينهم بصفاتهم فلا تسمح لاية سلطة ان تحددهم بأسمائهم . فعلاوة على رجال الاكايروس بهختلف درجاتهم كانت اللائحة تعطى حق الانتخاب لجميع موظفى الحكومة أو موظفى مجالس المديریات أو المجالس البلدية الذين تبلغ مرتباتهم ٤٠٠ جنيه سنويا على الأقل سواء كانوا فى الخدمة العاملة أو خارجها وموظفو الشركات والهيئات الخاصة ممن تبلغ مرتباتهم ٦٠٠ جنيه سنويا على الأقل . كذلك تعطى اللائحة هذا الحق للمحامين والاطباء والمهندسين وأساتذة المدارس وغيرهم من اصحاب المؤهلات العالمية التى يعدها القانون المصرى من الشهادات العالية . ويشترط ان يكونوا قد بلغوا خمسا وثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل . وكذلك كل شخص من غير الفئات المتقدمة يؤدى للحكومة ضريبة أو ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن مائة جنيه سنويا بشرط ان يكون محسنا للقراءة والكتابة . واصحاب الصحف القبطية والمحررون الاقباط بالصحف اليومية .

بدأ تطبيق هذه الاجراءات وظهر من خلال النشاط الانتخابى ان نمة قوى جديدة ظهرت بثقل غير معهود أو متوقع من خارج جبهات الصراع التقليدية التى عرفتها الكنيسة منذ اواخر القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين . ففى مواجهة المجلس الملى العام وما يشابه من قوى اجتماعية ، والمجمع المقدس الذى يضم السلطات الدينية العليا - ظهرت قوى الشباب القبطى - ناخبين ومرشحين . وكان من الواضح تماما ان البطريك القادم سيكون من هذه الجبهة لا منازع .

وهنا لابد من ملاحظة . . ان هذه القوة الجديدة فى اغليبتها العظمى كانت تمثل الفكر الدينى المسيحى الخالص . لم يستطع هؤلاء الشباب وقياداتهم ان يشتشفوا آفاق العصر المتغيرة فى جميع المجالات . ولم تكن لديهم الخبرة الكافية والوعى الذى يضمن لهم وضوح الرؤية فى الطريق الوعر الذى تسلكه الكنيسة والوطن . كانت المشاكل الرئيسية ان لم تكن الوحيدة امامهم هى الاوضاع الكنسية الداخلية ، الأمر الذى جعلهم يصطدمون بالقوى التقليدية الراسخة فى الكنيسة ، وادى بهم الى العزلة والى ان يؤول نشاطهم تأويلات شتى . فكان ان اوقعت اجراءات الانتخابات . وبدأ العمل لوضع لائحة جديدة هى التى طبقت عند اختيار البابا كيرلس السادس الراحل والتى يجرى تطبيقها حاليا .

فما هو النظام الجديد الذى جاءت به اللائحة التى صدرت فى نوفمبر ١٩٥٧ ؟

كان من الواضح بادىء ذى بدء ان الهدف الرئيسى من اصدار اللائحة

هو استبعاد قوى الشباب الجديدة سواء من الترشيح أو من الانتخاب .
ولذلك نص على ضرورة أن يكون المرشح للبطيركية قد بلغ من العمر
أربعين سنة ميلادية على الأقل عند خلو الكرسي البطيركى ، وأن يكون
قد قضى فى الرهبنة عند التاريخ المذكور مدة لا تقل عن خمس عشرة
سنة ، وهى شروط لا تتوافر فى المرشحين الشبان جميعا .

ومن ناحية الناخبين فإنها اختزلت عددهم اختزالا ضخما . ولم
يعد المعول فى تحديد الناخبين توافر صفات معينة فى كل منهم ، بل
أن الشخص يصبح ناخبا اذا عينته بالاسم (٢٠م) جهة معينة . هى
القائمقام البطيركى أو مطران الإبارشية أو أسقفها أو لجنة ترشيح
البطيرك . ويمكن أن تتضح الصورة الحقيقية لجمعية الناخبين طبقا
لهذه اللائحة بالنظر الى عدد ناخبى البطريرك القادم وتصنيف فئاتهم .
فقد بلغ عدد الناخبين ٦٦٢ (بعد أن كانوا عدة آلاف فى ظل اللائحة
السابقة) من هؤلاء الناخبين ٢٢٣ رجل دين . والباقيون من المدنيين
تضمهم المجموعات الآتية : ١١ وزيرا قبطيا حاليا أو سابقا - ١١ عضوا
بمجلس الشعب - ٤٧ عضو سابق بالمجلس المالى العام - ٧٢ شخصا
من القاهرة - ٢٤ شخصا من الاسكندرية - ١٢ من كل محافظة -
٢٢ صحفيا .

هذا وما تجدر ملاحظته أن اللائحة أعطت للمطارنة والاساقفة
حق ترشيح أنفسهم على خلاف القوانين الكنسية المستقرة ، ومع ذلك
أعطت لهم حق تعيين الناخبين سواء بعضويتهم فى لجنة الترشيح أو فى
إبارشياتهم . أى أن المرشحين أو أصحاب الحق فى الترشيح هم الذين
يعينون ناخبهم أو جزءا لا يستهان به من هؤلاء الناخبين .

ثم تضمنت اللائحة بعد ذلك كله نظاما يطرح بالبقية الباقية من
الطابع الشعبى البشرى فى عملية الانتخاب . فليس يكفى أن يفوز مرشح
بالأغلبية من بين أصوات الناخبين . ولو كانت أغلبية ساحقة . بل يتعين
أن تجرى بين الثلاثة الفائزين الأول فرقة ، فتكتب أسماؤهم فى ثلاث
ورقات يختار واحدة منهما صبى صغير . وصاحب الاسم الذى جاء فى
الورقة المسحوبة يكون هو البطريرك . .

هذه هى الإجراءات القانونية فماذا كان مسار الحركة الشعبية ؟

أولا : تحركت جهات عديدة للمطالبة بالرجوع الى التقليد الكنسى
الأصيل ومنع الاساقفة والمطارنة من أهدار الراى الشعبى الذى على

(٢٠م) هنا نجد التقارب الشديد بين لائحة ١٩٥٧ وإجراءات ١٩٦٤ (!)

اساسه قامت الرابطة بينهم و ايبارشيتهم . وقد عبر عن هذه التحركات في نهاية الامر نياقة القانمقام البطريركى الذى بعد ان كان احد المرشحين للبطريركية اصدر فى ٢٥ ابريل ١٩٧١ بيانا بالتسجى ضمنه تأكيداً للتقليد المستقر واصراراً على عدم فصم الرابطة التى تربطه بايبارشيتة ، قال بعد ان سرد رغبة البعض فى ترشيحه للبطريركية :

« ولا ابيح سرا اذا قلت انه من اللحظة التى علمت فيها بذلك الترشيح تملكنى شعور شديد من عدم الارتياح ، عبرت عنه مراراً للكثيرين من أحبائى واخوتى وابنائى وبالأخص أعضاء المجمع المقدس وأعضاء لجنة الترشيح . . وأعلنتها صريحة بأنى أشعر بارتياح تام لو قصرنا الترشيح على الرهبان فقط . . »

ثم استطرد نيافته مؤكداً اعتزازه برابطته مع ايبارشيتة :

« وأعلن فى الوقت نفسه عن حبى العميق وتمسكى وأعزازى الكامل بابروشيته الغالية كرسى سوهاج والمنشأة ورعاة ووعية وبلاداً ومواطنين اعزاء لا حرمنى الله منهم ولا من محبتهم » .

ثانياً : تحركات الاسكندرية وعبر عن هذا التحرك الشعبى المجلس الملى الفرعى لتلك المدينة . اذ عقد جلسة خاصة فى ٢٠ ابريل ١٩٧١ ، واستعرض الموضوع ودرسه على ضوء التوانين والتقاليد والدراسات ، والاتفاقية المبرمة بين الكنيسة فى مصر واثيوبيا عام ١٩٥٩ - واقترس نص هذه الاتفاقية فى القرار الذى أصدره - بأنه « وفقاً لتوانين وتقاليد كرسى القديس مرقس بالاسكندرية ، فان البابا البطريرك يختار من بين الرهبان الذين لا تعلو رتبهم عن درجة القمص وهو المبدأ المعمول به فى سائر الكرازة المرقسية » .

كما وضع سكرتير المجلس الملى الفرعى بالاسكندرية ، الأستاذ ايرت برسوم سلامة عضو لجنة المائة للاشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكى دراسة قيمة عن عدم جواز انتقال الاسقف من ايبارشيتة . ولهذا التحرك أهميته حين يصدر من مدينة الاسكندرية بالذات باعتبارها - وكما أشار الى ذلك نص قرار المجلس الملى الفرعى - ايبارشية البابا . اذ ان اهدار القانون الكنسى فى هذا الصدد يعنى ان يصبح اسقف مرتبط بايبارشية اخرى اسقفاً لمدينة كرسى البابا وهى الاسكندرية ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى اهدار الارادة الشعبية فى الايبارشيتين .

وبعد . فتبقى بعض ملاحظات يمكن أن نوردتها فيما يلي :

(أ) ليس من شك في أن خلو مثل هذا المركز السامى يثير تطلعات جهات كثيرة ، أفرادا ومؤسسات . كما أن مخططات عديدة داخلية وخارجية تجد في الوصول الى هذا الكرسى فرصة سانحة لتقريب الوصول الى أهدافها . ومن هنا كان لا بد من اليقظة الشديدة كي لا يصل الى هذا المركز الا الجدير به ، القادر على تمثيل هذه الكنيسة العريقة ، المقدر لمسئولته تجاهها وتجاه وطنه ، أن البطريك لم يعد رئيسا دينيا وحسب ولكنه شخص له وزنه في الحياة المصرية وعلى الصعيد العالمى . ويلاحظ في هذا الصدد انه لم يصدر عن أى واحد من المرشحين برنامج من أى نوع - بل أن المفاضلة بينهم تجرى على مستوى شخصى ، دون مقارنة بين برامج يقدمها المرشحون يوضحون فيها مواقفهم من المشاكل العديدة التى تحتاج الى الدراسة والوصول الى آراء محددة فيها .

(ب) ونقطة البداية فى كل نظام يوضع لاختيار الشخص المناسب هى الحرص على مبادئ القانون الكنسى التى يحترمها أبناء الكنيسة ، وهى **المبادئ التى تصدر فى حقيقة الأمر عن احترام الإرادة الشعبية** ، وأقامت من أجل حماية هذه الإرادة البناء القانونى الذى أوضحنا معاله فيما سبق . أن البابا الذى يأتى من خلال النظام السليم المستقر يكون أندر على كسب احترام الجماهير والتأثير فيها .

ونحن نعتقد أنه من الممكن التوفيق بين مختلف الاعتبارات اذا أدخلنا التعديلات الآتية على النظام القائم :

١ - يحترم مبدأ ارتباط الأسقف بإبارشيته فلا يسمح بترشيح من تعلق درجته على درجة قمص دون تفرقة بين نوع من الاسماقة وآخر ، مع الغاء قيد مدة الرهينة الذى لا تعرفه القوانين الكنسية .

٢ - يزداد عدد الناخبين من الاسكندرية والقاهرة - مدينتى كرسى البابا - بحيث يشمل القادرين على ابداء رأيهم ، ويكون تحديدهم بمسئولهم لا بالتعيين بأسمائهم . فهؤلاء الناخبون هم جماهير ابارشية البابا الاسلية . وفى نفس الوقت هم يمثلون صفوة الجماهير الشعبية فى البلاد . أما باقى الإبارشيات فان النظام القائم يمكن أن يكون مقبولا لتمثيلهم ضمن جمعية ناخبى بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية .

٢ - يقتصر تطبيق القرعة على حالة تساوى عدد الاصوات التي حصل عليها بعض المرشحين . (٢١)

(ج) يجب أن يستبعد من المرشحين أى شخص له ارتباط بمنظمة معينة ذات وزن فى توجيه النشاط الدينى أو السياسى . وخصوصا اذا كانت هذه المنظمة عالية ويحتل الرشح فيها مركزا فى أعلى مستوياتها القيادية . والأفضل هنا - والحتى - أن يكون رئيس الكنيسة فى مركز الرقابة والتوجيه بحيث لا يجلس داخل أجهزة المنظمة كعضو مثل باقى الأعضاء ، ويخضع رأيه لما يراه مؤلفه ، وهم يأتون من كل أنحاء العالم . فليس من شك فى أن الوضع السليم يقتضى أن تبصت الكنيسة الى هذه المنظمات العالمية بمندوب عنها يتفاوض ويتباحث وينشط ثم يقدم تقريره الى السلطات الكنسية العليا لترى فى شأن ما تم الرأى المناسب دون ارتباط سابق أو المشاركة مقدما فى اتخاذ تلك القرارات العروضة . ولهذا يتعين أن يكون المرشح للبطريركية بعيدا عن أن يكون جزءا من أجهزة القيادات لهذه المنظمات العالمية . بل يكون تعبيرا صادقا عن أصالة كنيسة مصر واستقلالها .

(د) وإنما نثق فى أن دراسة التراث الديمقراطى - بل والفكر الاجتماعى - فى الكنيسة التيطية ، واحترامه وتطويره - هذا كله يساهم مساهمة فعالة فى تقدم الحياة الديمقراطية على مستوى الوطن لقد كان الانسان المصرى يجد ذاته ويشعر بمشاركته فى حياة بلاده من خلال نشاطه داخل هذه المؤسسات الشعبية ، فى وقت حرم فيه من المشاركة فى حكم بلاده ، وأبعد عن الحياة السياسية السامة . أن تطوير هذا التراث الذى ظير وعاش على مستوى الوطن إنما هو ترقية لادب ما فى الانسان المصرى ، واعداد له للهمة العظوى التى عليه أن ينهض بها ازاء بلاده . وفى نفس الوقت فإن الخبرة التى تختص بها الجماهير من ممارستها الديمقراطية داخل المؤسسات الشعبية والسياسية والدستورية والدينية هى خيرة متكاملة ، خصوصا فى وقت أصبح فيه كل انسان فى مصر مطالبا ويطالب بأن يكون له رأى محترم فى كل

(٢١) كتبنا فى عام ١٩٦٦ نقول : « ان الناحية الأخيرة التى وضعت لانتخاب البطريرك لاتتفق مع التراث القبطى !صحیح وهى تحول بين الشعب وابداء رأيه فى انتخاب راعيه لانها تقصر جمعية الناخبين على عدد محدود جدا من الاشخاص بين جسد زءا كبيرا منهم المظارة والاساقفة . هذا فضلا عن تركيسها لبدأ الصدفة فى الاختيار اذ تحصل الكلمة الاخيرة فى ذلك للقرعة . « ! »

مقال : تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى ، النطلجة ، ديسمبر ١٩٦٦ ، هامش ٦٥ ص ٩ . كتاب : الكنيسة المصرية توجه الاستثمار والصوتوية ، ص ٢٥ .

ما يمس الحياة على هذه الأرض ، وحين تتعمق في نفس المصري المفاهيم
السليمة لمسار الحياة السياسية والاجتماعية في بلاده ، وتقدر ما تتأصل
سبباً في الوحدة الوطنية التي لا تفرق بين المصريين بسبب المقيدة او
الذين ويعنى بها كل فرد في حياته اليومية - بقدر ما يكون العمل
الجماعي في جميع المجالات مستندا الى الوعي والخبرة ، ووضوح
الرؤية ، قادرا على أن يختار قيادات كل المؤسسات اختياراً سليماً ،
يؤدي الى مزيد من التقدم والفاعلية .

وتطلب من :

جميع المكتبات المسيحية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧١/٥٣٦٨